# تقييم المصارف لمدى كفاءة أداء خريجي الجامعات الخاصة العاملين لـ-حالة دراسة لتخصص العلوم المالية والمصرفية/ جامعة الزرقاء الأهلية

**د. زكريا أحمد عزام***

**د. محمود حسين الوادي****

**جامعة الزرقاء الأهلية – الأردن**

**Abstract**

The Financial market is considered to be one of important pillar of economic development in the changing world as a result of which the quality of people working in this field is very important. This study entitled with the efficiency of graduated students in the Banking Market in Jordan is conducted with the objective of identifying the capabilities, skills and efficiency of graduated students in the Banking and financial market place. The study concluded some facts and recommended some recommendations which can increase the efficincy of graduated students.

**مقدمة:**

يتميز المجتمع الأردني بارتفاع نسبة المتعلمين في أوساط العاملين والقوى العاملة، وهذا ينطوي على مفارقة جديرة بالملاحظات ففي حين توجد علاقة طردية بين تزايد المستوى التعليمي وارتفاع معدلات المشاركة وقوى العمل، إلا أن ذلك لا يعني وجود توافق بين مخرجات التعليم العالي وعلى وجه الخصوص كلية العلوم المالية والمصرفية واحتياجات سسوق العمل من هذه التخصصات والمهارات المطلوبة. وكذلك هناك ارتباط ضعيف بين مستوى التعليم والأوضاع المادية ويعزى ذلك إلى وفرة الأيدي العاملة الأقل تعليماً والأكثر قدرة على الحصول على فرصة عمل بأجور تضاهي أو تزيد عن تلك التي يجنيها خريجوا تخصص العلوم المالية والمصرفية.

---

* رئيس قسم التسويق. جامعة الزرقاء الأهلية – الأردن. مايل: dr_zak2233@yahoo.com

** عميد كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية. جامعة الزرقاء الأهلية– الأردن.

مايل:economic@zpu.edu.jo

ومن ناحية أخرى إن حجم الطلب على سوق العمل على الخريجين من حملة شهادات الماجستير والدكتوراة عالي، وبالتالي فإن التوسع في برامج كهذه سيؤدي خلال وقت قصير إلى تخريج اعداد ضخمة من حملة الشهادات العليا والذين لا عمل لديهم وينحصر الإطار العام لمشكلة عدم التوافق في أبعاد سياسية تتسم ا هذه المشكلة، منها تزايد عرض العمالة من مخرجات تخصص قسم العلوم المالية والمصرفية وظهور مشكلة، فائض العمالة في بعض التخصصات وتعاظم الاتجاه نحو سوق العمل المحلية في ظل الاعتماد على أسواق العمل الخارجية وضعف القدرة الاستيعابية لسوق العمل المحلية في ظل الاعتماد على تصدير العمالة إلى الأسواق الخارجية كالخليج العربي.

ويلاحظ في ظل محدودية سوق العمل المحلية على استيعاب وامتصاص العرض الفائض من الخريجين في بعض التخصصات كالعلوم المالية والمصرفية وإلى عدم التوافق بين التخصص والمهنة ويرجع ذلك إلى التشوهات في مخرجات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية عامة والعلوم المالية والمصرفية خاصة بالنسبة للاحتياجات المحلية.

ويمكننا القول إن التحديد الدقيق لحجم واتجاهات الطلب على مخرجات اقسام العلوم المالية والمصرفية صعب في ظل تزايد هذه الأقسام في زيادة وتوسيع عدد وأنواع برامج التخصصات دون أي تنسيق يذكر، وبالإضافة إلى تدني القدرة الاستيعابية للقطاع الخاص وفي ظل أجواء عدم الاستقرار في المنطقة نتيجة لحرب الخليج والانتفاضة في فلسطين.

وإن افتتاح جامعات خاصة كثيرة في الأردن، وقبول أعداد هائلة من الطلبة ذوي المعدلات المتدنية نسبياً، قد أدى إلى تخريج العديد من الطلبة في تخصصات غير مطلوبة بالسوق، وتعد مسألة الموائمة بين مخرجات التعليم والتدريب ومتطلبات سوق العمل هي الجوهر الرئيسي في مشكلة البطالة الهيكلية الناجمة عن عدم الأتساق فيما بين نوع العمل الذي نبحث عنه والوظائف المتاحة للعمل وتجدر الإشارة إلى غياب عملية التنسيق بين التخطيط و التنظيم والتوظيف، ولعل أكثر ما يقلق الطالب خلال السنة الدراسية الأخيرة في الجامعة، احتمال عدم العثور على عمل أو وظيفة بعد التخرج كما كان الحال قبل دخوله للدراسة الجامعية عندما كان عليه تحديد مجال تخصصه المستقبلي.

ويشهد سوق العمل المصرفي في الأردن بشكل خاص متغيرات في العرض والطلب قلبت مقاييس كثيرة، فثمة اختصاصات لم يعد الاستثمار فيها منتجاً، فيما أنشأت حاجة إلى اختصاصات جديدة.

فالتطور التكنولوجي، وظهور العولمة قد خلق متطلبات جديدة لسوق العمل المصرفي الأردني، فما كان بالأمس يدوياً قد أصبح اليوم إلكترونياً، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو هل المؤسسات التعليمية والتدريبية قادرة على الاستجابة لكافة المتغيرات بنفس درجة المرونة التي تتغير ا متطلبات سوق العمل المصرفي؟

إن العلاقة بين متطلبات سوق العمل المصرفي ومخرجات التعليم الجامعي وخاصة تخصص العلوم المالية والمصرفية معقدة ومتشعبة ومن الصعب الخروج بنتيجة واحدة توضح مكامن الخلل.

ولعل محاولة التعرف على العوامل التي تساعد على تلبية التعليم الجامعي المالي (العلوم المالية والمصرفية) لمتطلبات سوق العمل المصرف الأردني قد تحد من مشكلة البطالة وتحد من الإهدار في الاستثمار في رأس المال البشري وتساعد على إيجاد الخريجين ذوي الكفاءات والمؤهلات المطلوبة لسوق العمل المصرفي واحتياجات التنمية البشرية في الأردن.

## أولا: تطور التعليم العالي في الأردن

تشهد المملكة الأردنية الهاشمية في الفترة الحالية نمواً كبيراً لأعداد الطلبة الخريجين من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بأقسامها المختلفة المتمثلة بالإدارة، المحاسبة، المالية والمصرفية، التسويق، نظم المعلومات الإدارية، نظم المعلومات المحاسبية والاقتصاد وغيرها من العلوم الإنسانية. ومما لا شك فيه أن مثل هذا النمو المتزايد قد يشكل عبئاً على سوق العمل في مدى استيعاب هذه الأعداد في المؤسسات العاملة في المملكة ومن المتوقع أن يكون هنالك نمواً أكبر من السابق في أعداد خريجي قسم العلوم المالية والمصرفية في الجامعات الأردنية وخاصة مع ازدياد عدد الجامعات الأهلية في المملكة مدعمة أصلاً بالجامعات الرسمية الأردنية التي تخرج أفواجاً بأعداد كبيرة في هذا ا ال.

إن الموارد البشرية أصبحت تشكل جزءاً هاماً من موارد الدولة التي يمكن الاعتماد عليها في تحسين الاقتصاد الوطني وهذا ما تشهده المملكة حيث إن الموارد البشرية المتمثلة بأعداد الخريجين ما هي إلا رافداً اقتصادياً مادياً يكمن في الموارد البشرية الأردنية العاملة في الخارج، حيث إن كثيراً من خريجي أقسام العلوم المالية والمصرفية في الجامعات الأردنية تستقطبها دول الخليج بشكل خاص والدول العربية بشكل عام.

ومع الاستراتيجية طويلة الأمد التي تتبعها الحكومة الأردنية التي تتمثل في إنشاء العديد من المدارس، الكليات، المعاهد والجامعات، أصبح هذا يمثل عبء على سوق العمل الأردني

المصرفي من حيث الكم (العدد) الذي ستوفر في الأسواق من الخريجين حيث إن العرض أصبح أكبر من الطلب في كثير من التخصصات الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق بائعين الذي من أبرز صفاته تحكم أرباب العمل بالخريج من حيث الراتب، المزايا، مكان العمل، ... الخ. وبالتالي أصبح الخريج ضحية يعاني من المشاكل المتعددة.

هذه الأمور جميعها دفعت الباحثان إلى إجراء دراسة حول تقييم المصارف لكفاءة أداء خريجي الجامعات الخاصة العاملين ا - حالة دراسية لتخصص العلوم المالية والمصرفية – جامعة الزرقاء الأهلية.

وهذه الدراسة انبثقت ضمن سياسة الدولة بالاهتمام بالتنمية وتطوير القوى العاملة في الأردن من حيث الزيادة المستمرة في أعداد الخريجين لتخصص العلوم المالية والمصرفية من الجامعات الأردنية عامة وجامعة الزرقاء الأهلية خاصة، مما أدى إلى استيفاء مؤسسات التنمية الحكومية حاجتها من القوى العاملة في هذا التخصص. كما استمر نمو أعداد الخريجين حتى أصبح بعض خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية يواجهون حالياً صعوبات جمة في الحصول على العمل المناسب، ناهيك عن عدم توافق مخرجات التعليم العالي الجامعي مع متطلبات سوق العمل الحر في الأردن.

وفي ظل الظروف السابقة أنشأت جامعة الزرقاء الأهلية بكليا ا وأقسامها المتعددة كجامعة أهلية ضمن الجامعات الأهلية الأردنية الأخرى، ولم تكن كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية التي أنشأت مع بدء العمل بالجامعة عام 1994م باستثناء عندما تمت الإشارة إليه فيما يتعلق بتطوير أعداد خريجي هذه الكلية والتي من ضمنها تخصص العلوم المالية والمصرفية.

وعليه برزت الحاجة إلى استعراض سريع لتطوير التعليم العالي ثم إجراء دراسة لتقييم المصارف لكفاءة أداء خريجي الجامعات الخاصة العاملين ا لتخصص العلوم المالية والمصرفية.

وحيث أنه قد شهدت المملكة الأردنية الهاشمية منذ تأسيسها ضة تعليمية كبيرة مشهود لها على مختلف المستويات والصعد، داخل الأردن وخارجه. فلقد تزايدت أعداد الملتحقين بالمدارس وبمؤسسات التعليم العالي الوطنية والأجنبية بشكل كبير، لدرجة أن ثلث سكان الأردن هم على مقاعد الدراسة (خليل حمادة 113,2000) وليس ذلك بمستغرب إذا علمنا أن حوالي 60% من سكان الأردن هم من ذوي الأعمار 19 سنة وأقل، كما بلغت نسبة الالتحاق من الفئات العمرية مستويات عليا إلى حوالي 90% من مرحلة التعليم الأساسي، 60% من مرحلة التعليم الثانوي وإلى حوالي 26% من مرحلة التعليم العالي (ماجد بدر 13,1994)، إن هذا الإقبال الكبير على التعليم من قبل الأردنيين، قد نجم عنه تخريج

أعداد هائلة من طلبة الدراسة الثانوية، والذين طلب قسم كبير منهم لالتحاق بالتعليم العالي، فلم تستطيع مؤسسات التعليم العالي في الأردن من معاهد وكليات مجتمع وجامعات استيعاب هذه الأعداد وتلبية طلبا م، مما أدى إلى التحاق أعداد كبيرة منهم بالجامعات الأجنبية، حتى أصبحت أعداد الطلبة الأردنيين الملتحقين بالجامعات غير الأردنية تزيد على أعداد الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الأردنية وخاصة بالجامعات، وأصبح الأردن من أكثر الدول التي تتميز بوجود نسبة عالية من طلبتها يدرسون في الخارج. وهذه الأمور كانت نقطة الانطلاقة لتطور التعليم العالي في الأردن حيث بدأت الخطوة الأولى في مجال التعليم العالي في الأردن عام 1951م وذلك بافتتاح صف للتدريس وتأهيل المعلمين، بحيث يلي هذا الصف المرحلة الثانوية، وحينما ازدادت الحاجة إلى معلمين مؤهلين ومدربين، بدأت وزارة التربية والتعليم في الأردن بإنشاء دور للمعلمين والمعلمات وتم إنشاء دار للمعلمين في عام 1953/1952 في مدينة عمان ودار للمعلمات في رام الله في الضفة الغربية في العام نفسه وذلك من أجل إعداد معلمين ومعلمات مؤهلين للتدريس في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وفي عام 1954/1953 تم إنشاء دار للمعلمين الريفية في بيت حنينا (التل، 4,1968) في ريف الضفة الغربية وقد كانت مدة الدراسة في جميع هذه المعاهد سنتان بعد الدراسة الثانوية. ولما زاد الطلب على التعليم العالي اضطرت الحكومة الأردنية لإنشاء المزيد من هذه المعاهد المتوسطة وساهمت وكالة الغوث الدولية بإنشاء مركز تدريب المعلمين، حيث بلغ عدد هذه المعاهد التي تم إنشاؤها مع  اية عام 1962م وحتىالسنة التي تم إنشاء أول جامعة أردنية ما مجموعه ثمانية عشر (18) معهداً منها ست للإناث وإثنى عشر للذكور (بدر 69,1969).

## ثانيا: تقديم الدراسة

**1- مشكلة الدراسة:** تتمثل مشكلة هذه الدراسة حقيقية في الحاجة إلى القوى العاملة في المملكة الأردنية الهاشمية التي مرت بفترات متباينة، ففي الماضي لم يكن هنالك من القوى العاملة ما يسد حاجة التنمية المتزايدة في سوق العمل من الخريجين مما أدى إلى إنشاء العديد من الكليات الحكومية الرسمية والأهلية الخاصة، وبالتالي فتح أقسام تعليمية  ذه الكليات والجامعات الأردنية لسد حاجة السوق من القوى العاملة المؤهلة تأهيلاً علمياً وعملياً يتناسب مع احتياجات السوق. ففي السابق وخاصة خلال فترة الستينيات والسبعينيات كان عدد الخريجين من كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية قسم العلوم المالية والمصرفية محدوداً وقليلاً وبالتالي أي خريج من هذه الكليات كان يحظى بإقبال عال في سوق العمل المصرفي حيث

كان يسود سوق المشترين من حيث أن العرض أقل من الطلب. وبعد نمو وازدياد عدد الجامعات والكليات التي تدرس الاقتصاد والعلوم الإدارية لتخصص العلوم المالية والمصرفية في الأردن استمرت تلك الجامعات بتخريج الأعداد الكبيرة من الطلبة لسوق العمل وبشكل متسارع، مما أدى إلى وجود فائض في عدد الخريجين في حقبة الثمانينات والتسعينات وحتى اللحظة الأمر الذي أدى إلى ظهور سوق بائعين حيث العرض أكبر من الطلب للخريجين في سوق العمل المصرفي. وهذا أدى إلى تشبع العديد من القطاعات العاملة في الأردن ہذا ا ال وخاصة الأجهزة الحكومية والمنشآت الخاصة الكبيرة في الأردن (القطاع الخاص) بل ومن عدم توافق بين مخرجات التعليم الجامعي ومتطلبات سوق العمل وهذا يعني هدر الطاقات البشرية التي يمكن الاستفادة منها في جوانب عديدة.

ولقد كان من بين المؤسسات التعليمية التي تم إنشاؤها لسد حاجة سوق العمل المصرفي عدد من الجامعات والكليات في الأردن ومن بينها جامعة الزرقاء الأهلية التي تم إنشاؤها عام 1994م بمدينة الزرقاء ومن بين الكليات الهامة في جامعة الزرقاء الأهلية تم إنشاء كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية بأقسامها المختلفة قسم الاقتصاد، قسم إدارة الأعمال، قسم المالية المصرفية، قسم المحاسبة، قسم نظم المعلومات الإدارية وقسم التسويق مع بدء العمل بالجامعة عام 1994م، التي تمنح شهادة البكالوريوس في الاقتصاد والعلوم الإدارية وأكدت الدراسة السابقة والتي عددها قليل في هذا ا ال عدم وجود توافق بين مخرجات التعليم الجامعي بشكل عام من الأقسام النظرية مع متطلبات سوق العمل، فقد أصبح من المهم دراسة وضع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص العلوم المالية والمصرفية بوصفها واحدة من الأقسام الهامة في جامعة الزرقاء الأهلية وذلك للتأكد من مدى كفأة أداء خريجي العلوم المالية والمصرفية مع متطلبات السوق المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية ومستوى نوعية المهارات التي يمتلكها خريجوا هذا البرنامج، ومدى توافقها مع حاجة سوق العمل المصرفي الأردني، انطلاقاً من الهدف الحالي لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الزرقاء الأهلية والهدف من استمرارية وجودها وكذلك مدى الحاجة إلى خريجيه وحجم الفرص الوظيفية المتاحة لهم في سوق العمل المصرفي المستهدف الأردني.

**2- أهمية الدراسة:** يعد التخطيط للقوى العاملة من المقومات الرئيسية لنجاح خطط التنمية الاقتصادية والإدارية لأي دولة في العالم الأمر الذي يساعد في تطويرها من أجل تحقيق الرقي والتقدم للمجتمعات. ومن المؤكد أن المملكة الأردنية الهاشمية ليست استثناء من هذا، ولذلك

فإ ا تعمل على التخطيط للقوى العاملة الأردنية وتسعى لتحديد توجيها ا المستقبلية في ظل ما يواجه السوق المصرفي من متغيرات محلية وعالمية تفرض واقعاً جديداً لنوعية وكفاءات القوى العاملة الداخلة حديثاً إلى سوق العمل المصرفي حيث استخدام التكنولجيا وإيجاد اللغات المختلفة.

ومع تبني الحكومة الأردنية سياسة الخصخصة ونمو الدعوة إلى استخدام إعادة اختراع الحكومة وتقلص فرص التوظيف الحكومي وتغير تقنيات العمل والمهارات المطلوبة له وانضمام المملكة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، تحدث الكثيرون ورغم ذلك لم تظهر هنالك أي دراسة تحليلية تؤكد عدم كفاءة خريج العلوم المالية والمصرفية العاملين في سوق العمل المصرفي الأردني.

ولعل من الأهمية بمكان التخطيط للقوى العاملة في الحقل الإداري، وتلك التي تسعى لدخول ذات ا ال عن طريق الدراسات الجامعية، وخاصة دراسة العلوم المالية والمصرفية حيث سيكون هذا الحقل من أكثر الحقول تأثراً بالمتغيرات العالمية والمحلية، فالتعرف على وضعها الحالي ودراسة مشاكلها والتنبؤ بمستقبلها وطرح المقترحات المناسبة لتطويرها يسهم في تحسين أدائها مستقبلاً يشكل أمراً في غاية الأهمية للصناعة المصرفية الأردنية.

وعند النظر إلى قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة الزرقاء الأهلية، موضوع الدراسة نجد أنه قد أنشأت مع بدء العمل بجامعة الزرقاء الأهلية في عام 1994م استجابة لفلسفة تخطيط وتنمية القوى العاملة في الأردن من خلال العمل على تخريج كفاءات مؤهلة علمياً وعمليا من حملة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية للعمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة العاملة في القطاع الخاص وخاصة السوق المصرفية التي يتزايد عددها بشكل كبير ، حيث كان هنالك نقص في عدد الخريجين المؤهلين عليماً وعملياً للعمل في الوظائف الإدارية المختلفة سابقاً ولقد استمر تدفق أعداد كبيرة من الخريجين في قسم العلوم المالية والمصرفية بافتراض أن هناك حاجة في سوق العمل لهؤلاء الخريجين، وأن الوظائف الإدارية في القطاعين العام والخاص للصناعة المصرفية ما زالت متوفرة حتى اللحظة على افتراض أن طالب خريج العلوم المالية والمصرفية - جامعة الزرقاء الأهلية سيحصل على الوظيفة بمجرد التخرج ولكن اختلف واقع الحال حيث يشير إلى خلاف ما ورد سابقاً فقد تقلص التوظيف الحكومي بدرجة كبيرة، ومثالاً على ذلك فإن عدد الوظائف الحكومية اقتصرت على القطاع الصحي والتعليمي للفترة الحالية (2000 -2005م)، والقليل منها كان يمكن شغله بخريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية، إضافة إلى ذلك فإن سوق العمل

الأردني قد أصبح متشعباً بخريجي قسم العلوم المالية المصرفية من الجامعات الأردنية بشكل عام وجامعة الزرقاء الأهلية بشكل خاص، ما جعله يتطلب مهارات وقدرات جديدة تتفق مع التقنية الحديثة ومع متطلبات العصر التي قد يفتقر إليها حملة بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية في جامعة الزرقاء الأهلية في سوق العمل المصرفي الأردني الأمر الذي يجعل من توظيفه بسرعة أمراً صعباً.

إن الأهمية العلمية والعملية لهذا البحث تتضح من خلال ما سبق طرحه، وكذلك من منطلق الحرص على وضع الخطط المستقبلية المناسبة لخريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية/جامعة الزرقاء الأهلية، بالشكل الذي يسهل لخريجي هذا القسم استغلال مهارا م من خلال الفرص الوظيفية التي تتوفر لهم، بما لا يسهم في زيادة أعداد هؤلاء الخريجين العاطلين عن العمل. وهذا يتطلب دراسة تحليلية لتقييم المصارف لكفاءة أداء خريجي الجامعات الخاصة العاملين لديهم لتخصص العلوم المالية والمصرفية الأمر الذي سيؤدي إلى الاستفادة العملية من هذا البحث لتطوير المهارات المطلوبة في خريج تخصص العلوم المالية والمصرفية.

ويزيد من الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة ما سيقدمه الباحثان من نتائج وتوصيات لتنمية وتطوير وتخطيط القوى العاملة بالمملكة وخاصة لخريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية في جامعة الزرقاء الأهلية، إضافة إلى ما سيوفره هذا البحث من مقترحات لتحسين قسم العلوم الماليةوالمصرفية في الجامعات الأردنية بما يتناسب مع احتياجات الصناعة المصرفية الأردنية.

**3- أهداف الدراسة:** دف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى التعرف على مدى كفاءة أداء خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية من جامعةالزرقاء الأهلية مع احتياجات سوق العمل المصرفي الأردني والتعرف على درجة توافق مهارا م وقدرا م مع احتياجات سوق العمل المصرفي الأردني بالإضافة إلىالتعرف على حجم الفرص الوظيفية المتاحة لخريجي هذا التخصص في سوق العمل المصرفي الأردني.

ويمكن تفصيل الأهداف لهذه الدراسة بالشكل التالي :

1- التعرف على مدى ملائمة مهارات وقدرات خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية لحاجة سوق العمل المصرفي الأردني.

2- التعرف على حجم الفرص الوظيفية المتاحة لخريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية في سوق العمل الأردني.

3- التعرف على العوامل التي تساعد على تلبية التعليم الجامعي المالي والمصرفي لمتطلبات سوق العمل المصرفي الأردني.

4- التعرف على مدى كفاءة أداء خريجي العلوم المالية والمصرفية في سوق العمل المصرفي الأردني.

**4- محددات البحث :** يركز هذا البحث على بكالوريوس العلوم المالية المصرفية ومدى كفاءة أداء خريجي التخصص لحاجة سوق العمل المصرفي الأردني من وجهة نظر المصارف الأردنية، حيث لم يكن بالإمكان دراسة كافة الجامعات الأردنية والكليات الأردنية التي تمنح هذه الدرجة الجامعية.

**5- الدراسات السابقة:** تعتبر الدراسات السابقة في مجال التعليم الجامعي المالي والمصرفي في الأردن ومدى كفاءة أداء خريجي العلوم المالية والمصرفية لسوق العمل المصرفي الأردني نادرة إلى حد معين، في حين يوجد بعض الدراسات المتعلقة بالتعليم العالي ومخرجات في الأردن نذكر منها ما يلي:

**- دراسة (العمري، 1995):** بحثت دراسة العمري مجال مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية الأردنية، وقد حددت ثمانية مجالات لهذه المشكلات وهي القبول والتسجيل، والتمويل والموارد المالية، والمناهج والفلسفة التربوية، وهيئة التدريس والكادر، وتعريب التعليم الجامعي، والإدارة والجهاز الإداري، والعلاقة بين أطراف الجامعة، والحرم الجامعي والحياة الجامعية، بالإضافة إلى التعرف على مشكلات التعليم العام ومعوقاته في الأردن، فقد هدفت دراسة العمري أيضاً إلى قياس وتحليل مستويات إدراك رؤساء الجامعات ونوا م وعمداء الكليات ومديري القبول والتسجيل ورؤساء الأقسام الأكاديمية. وقد دلت نتائج الدراسة على وجود مشكلات ومعوقات للتعليم العالي مصدرها الرئيس مجال التمويل والموارد المالية مجال هيئة التدريس والكادر، وإن أقل ا الات أثراً في ذلك هو مجال العلاقة بين أطراف الجامعة الثلاثة ومجال تعريب التعليم الجامعي.

**- دراسة (الصرايرة ويونس، 1999):** بحثت هذه الدراسة في طرق التعليم الجامعي بين التلقين والتطبيق، وقد هدفت الدراسة إلى التحقق من مدى رغبة العينة في استخدام الأساليب التطبيقية في التدريب مثل لعب الأدوار وفرق العمل، مقارنة بطرق التعليم التقليدية المعتمدة

على التلقين. كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المهارات والقدرات التي يكتسبها الطلبة من هذه العملية والصعوبات المرافقة لها من جهة والفوائد العامة المكتسبة من جهة أخرى، وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك اتجاهات إيجابية من قبل أفراد عينة الدراسة لقبول الأساليب التطبيقية، كما بينت النتائج أن هذه الأساليب تساهم في تنمية مهارات عديدة كالإتصال واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية.

- **دراسة (شحاترة، 1999):** وفي دراسة أجراها حسن شخاترة (1999م) حول واقع البطالة في الأردن وجد أن البطالة تتركز بشكل أكبر بين الشباب من خريجي التعليم العالي في الأردن، ما يستدعي ضرورة تنظيم سوق العمل، وخاصة ما يتعلق بالتعليم والتدريب، والتنسيق بين أصحاب العمل والعمال، وكذلك وضع سياسات وإجراءات حكومية دف إلى التعامل مع هذه المشكلة.

- **دراسة (كمال، 2000):** وقد أجرى د. محمد كمال (2000) دراسة حول دور الجامعة في خدمة ا تمع المحلي وخلصت الدراسة إلى أنه في ضوء الزيادة الهائلة في أعداد الطلبة في مجال التعليم العالي وما يستدعيه ذلك عن زيادة مماثلة في أعداد أعضاء هيئة التدريس والخدمات على اختلافها، لجأت العديد من الجامعات الأردنية إلى تقديم خدمات مجتمعة مدفوعة الأجر كي تفي الجامعات بالنفقات المترتبة على الزيادة الهائلة في أعداد المقبولين من الطلبة. وتشير الدراسة إلى أن الجامعات الأردنية زادت من الاهتمام في نوعية التربية والتميز وذلك من خلال ضبط مدخلات، عمليات ومخرجات النشاطات الجامعية وهذا التوجه يوحي إلى أن العبرة من جودة برامج التعليم العالي ليست أمراً محكوماً بكم بل هو نوعي في الدرجة الأولى إذا تتضمن مفهوم الاستثمار الأمثل للأموال التي يدفعها ا تمع لقاء الخدمات التعليمية، كذلك ضبطاً موثوقاً للمنافسة المتأججة بين الجامعات في عقد طغى فيه الجانب المادي على الروحي.

- **دراسة (الفرحان، 2000):** وفي دراسة الأستاذ الدكتور إسحاق الفرحان (2000)، أكد أن هنالك دور كبير للجامعات الأردنية الخاصة والرسمية من إعداد القيادات بشكل متوازن للحفاظ على ثوابت الأمة وأصالتها، ومواكبة مستجدات العصر وتلبية حاجا ا الواقعية، لتكون عاملاً فاعلاً من ضتها وتقدمها . وأوصت الدراسة بترك الحرية للجامعات الخاصة بفتح التخصصات التي تراها مناسبة لحاجات السوق وا تمع وإلغاء التخصصات الاخرى التي تقل حاجة السوق الأردني لها مستقبلاً، وذلك حسب قاعدة العرض والطلب، وكذلك فتح البرامج من الدراسات العليا المناسبة لسد حاجات السوق دون إعاقة غير مبررة من مجلس

التعليم العالي. وأوصت الدراسة بضرورة توجيه الأبحاث العلمية للأساتذة لتقديم الاستشارات الفنية والعلمية لمؤسسات ا تمع العامة والخاصة التي تعمل في السوق الأردني، وهذا يظهر أهمية التوافق بين مخرجات الجامعات وحاجة السوق الأردني.

وأكدت الدراسة على أهمية تأكيد الدور التي تلعبه الجامعات في إعداد القيادات الفاعلة للمجتمع والسوق من حيث المعلومات المقدمة، وتنمية المنهجية العلمية والتفكير الناقد.

- **دراسة (الزبيدي، 2000):** واشار د. مفيد الزبيدي (2000)، على أن الملامح الرئيسية للتعليم العالي العربي هي النمو غير المسبوق في أعداد الطلبة المسجلين في التعليم العالي في جميع البلدان العربية في العقود الأربعة الماضية، حيث بلغ عدد الطلبة في جميع المستويات مليون في اية السبعينيات إذ تضاعف عدد الملتحقين بالتعليم العالي ثلاث مرات ونيف وبلغ 3.1 مليون في عام 1998م وهذا يعني أن معدل الزيادة في الفترة السابقة 1981-1998 قد بلغت 9% وهي من أعلى النسب في العالم وهذا متوقع أن يقفز ليصل 6 ملايين طالب يسجل في التعليم العالي بحلول عام 2010م.

- **دراسة (نظمي، 2000):** وفي دراسة نظمي الشلبي (2000)، أكد أن التعليم العالي ف يالأردن يشهد توسعاً كبيراً وازدياداً في عدد الجامعات الرسمية والخاصة. ويعتبر هذا التوسع دليلاً قطعياً على التقدم الملموس الذي تحقق في هذا ا ال. وأكدت الدراسة على ضرورة الحرص من جانب القائمين على هذه الجامعات على إيجاد نوع من الانسجام والتوافق بين مخرجات التعليم وحاجات ا تمع وسوق العمل كي يكون التعليم نافعاً وبناءً وأكثر إسهاماً في رقي ا تمع وتحقيق طموحات أبنائه.كما أكدت الدراسة أنه رغم هذا العدد من الجامعات، الملاحظ هو تركيز الجامعات غير المبرر على الجانب النظري على حساب الجانب التطبيقي الأمر الذي يؤدي إلى مشاكل جمة على مختلف الأصعدة، وخاصة على صعيد سوق العمل، فإنه يعاني نظراً لحاجته إلى أيدٍ ماهرة تتميز بالثقة بالنفس والكفاءة والقدرة على الابتكار. وأكدت هذه الدراسة بأنه من مساوئ هذه الطريقة التي تعتمد على الجانب النظري أساساً هو عجز الخريج عن الإسهام في ضة مجتمعه وبالتالي عدم توافق هذه المخرجات التعليمية مع حاجة سوق العمل.

- **دراسة (توفيق وآخرون، 2005):** بحثت دراسة توفيق موائمة التعليم الجامعي المحاسبي لمتطلبات السوق وهدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تساعد على تلبية التعليم الجامعي المحاسبي لمتطلبات سوق العمل. ومعرفة فيما إذا كان هناك علامة ذات دلالة إحصائية

بين هذه العوامل مع بعضها البعض. وتوصلت الدراسة بأن هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوعية المخرجات ومتطلبات السوق.

**5- منهجية الدراسة :** لقد تم اتباع المنهج الوصفي المسحي لإجراء هذه الدراسة بوصفه المنهج المناسب لدراسة مثل هذا الموضوع، كما توضح المراجع العلمية لمنهج البحث. فقد استخدم الباحثان الأسلوب الوثائقي في مراجعة وتحليل أدبيات الموضوع، وجمع البيانات الثانوية، كما عمدا إلى استخدام الأسلوب الميداني لجمع المعلومات اللازمة الأولية من عينة من مديري التوظيف والإداريين في المصارف الأردنية التي يعمل لـا خريجوا تخصص العلوم المالية والمصرفية من جامعة الزرقاء الأهلية.

فقد تم تصميم استبانه خاصة للمدراء الإداريين ومدراء شؤون الموظفين في المصارف الأردنية، وللتاكد من الاستبانه فقد تم عرضها على اساتذة أكاديميين مختصين في مجال العلوم الإدارية المالية والمصرفية من أجل تحكيمها واخذ آرائهم وبناءً عليه تم تعديل بنود الاستبيان من أجل أن تكون الوسيلة الأمثل لجمع المعلومات الخاصة بالدراسة، وبعد تحكيم الاستبيان تم التوصل إلى النموذج النهائي لها الذي كان بالشكل التالي، فقسم الباحثان الاستبيان إلى ثلاثة أقسام :

**القسم الأول:** يحتوي على بعض المعلومات خاصة للمدير العامل في المصرف وعن المصرف ذاته.

**والقسم الثاني:** يحتوي على مجموعة من العبارات التي تعبر عن آرائهم حول تقييم مدى كفاءة أداء خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية/ جامعة الزرقاء الأهلية العاملين لديهم حيث كانت وحدات القياس في هذا القسم تصنيفي حسب مقياس ليكرت ذو الأبعاد الخمسة وكانت وحدات القياس كالتالي :

موافق جداً (5)، موافق (4)، محايد (3)، غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

**أما القسم الثالث:** فاحتوى على مجموعة من العبارات التي تحدد المهارات التي يمتلكها خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية العاملين في المصارف الأردنية وكانت وحدة القياس المتبعة لتحديد الإجابات مقياس ليكرت الخماسي حيث :

متوفرة بدرجة عالية (5)، متوفرة (4)، محايد (3)، غير متوفرة (2)، غير متوفرة بدرجة عالية (1).

## ثالثا: الدراسة العملية

**1- مجتمع وعينة الدراسة:** مجتمع الدراسة لهذه الدراسة هم مدراء شؤون الموظفين والإداريون الذين يعمل لديهم خريجوا بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية من جامعة الزرقاء الأهلية حيث تم أخذ عينة عشوائية من مديري التوظيف لدى المصارف الأردنية والإداريون في تلك المصارف الذين يعمل لديهم خريجو العلوم المالية والمصرفية من جامعة الزرقاء الأهلية، حيث تم توزيع (60) استبانه على المصارف التي يعمل لـ خريجوا العلوم المالية والمصرفية في منطقتي الزرقاء وعمان العاصمة وتم استرداد 54 استبانه معبئة من قبل مدراء شؤون التوظيف والإداريون في المصارف الاردنية وبذلك يكون معدل الرد للاستبيانات 90%.

**2- أدوات جمع البيانات:** تم استخدام أسلوب البحث المكتبي لجمع المعلومات اللازمة للبحث من وثائق الكلية والجامعة والمصارف ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي ودائرة الإحصاءات العامة والدراسات السابقة من أبحاث ومجلات وكتب ...الخ. وكذلك تم استخدام الأسلوب الميداني لجمع البيانات اللازمة للدراسة وما توصلت إليه الدراسات السابقة بشأن مدى كفاءة أداء خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية في سوق العمل المصرفي الأردني خاصة. وتم إعداد استبانه خاصة بذلك مقسمة على ثلاثة أجزاء، الجزء الاول مخصص لجمع معلومات خاصة بالإداري والمصرف والجزء الثاني مخصص لمعرفة آراء مدراء التوظيف والإداريون في المصارف الأردنية حول مدى كفاءة أداء خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية العاملين لديهم، حيث تم اعتماد مقياس ليكرت الخماسي لمعرفة آرائهم موزعة بالشكل التالي موافق بشدة (5)، موافق (4)، محايد(3)،غير موافق (2)، غير موافق بشدة (1).

أما الجزء الثالث فهو مخصص لمعرفة آراء مدراء شؤون الموظفين والإداريون في المصارف الأردنية حول الكفاءات والمهارات والقدرات المتوفرة لدى خريج بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية من جامعة الزرقاء الأهلية وتم اتباع مقياس ليكرت لذلك الخماسي الأبعاء بالشكل التالي، متوفرة بدرجة عالية (5)، متوفرة (14)، محايد (3)، غير متوفرة (2)، غير متوفرة بدرجة عالية (1).

**3- وسيلة تحليل ومعالجة البيانات:** سيتم معالجة البيانات التي يتم جمعها خلال هذه الدراسة بالأسلوب التحليلي من خلال استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإنسانية SPSS for Microsof ومن ثم استخراج النتائج التي يمكن أن تساعدنا في الإجابة عن أسئلة

الدراسة. وقد تم استخدام التكرارات والنسب المئوية لتحديد موقف العينات وبعض الاختيارات الإحصائية مثل T-Test لاختيار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

**4- فرضيات الدراسة:** سيتم من خلال هذه الدراسة اختيار الفرضيات التالية :

**الفرضية الأولى:** ينقص خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية الكفاءة المناسبة في الصناعة المصرفية.

**الفرضية الثانية:** لا تعتبر الفجوة بين المصارف الأردنية والجامعات الخاصة في الأردن سبب في عدم تناسب كفاءة أداء خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية مع متطلبات سوق العمل المصرفي الأردني.

**الفرضية الثالثة:** لا تعتبر المواد التي يتم تدريسها لطلبة قسم العلوم المالية المصرفية في الأردن منطلق قوى لخريجيها لاستيعاب الأعمال المصرفية بسرعة.

**الفرضية الرابعة:** لا يعتبر تدريب الطلبة في المصارف قبل التخرج عاملاً مساعداً في استيعاب الطلبة للعمليات المصرفية.

**الفرضية الخامسة:** لا تعتبر المهارات الأساسية الإضافية التي يتم التركيز عليها في الجامعات مثل الحاسوب واللغات الأجنبية عاملاً مهماً في زيادة كفاءة أداء خريجي العلوم المالية والمصرفية.

**5- عرض، تحليل ومنافشة النتائج:** سيتم في هذا القسم من الدراسة استعراض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة الحالية ومن ثم اختيار الفرضيات الرئيسية لهذه الدراسة.

**أ- تحليل المعلومات العامة عن المصرف الأردني:**

**جدول (1-1)**

**هل يعمل لديكم خريج العلوم المالية والمصرفية/ جامعة الزرقاء الأهلية**

| | **التكرار** | **النسبة المائوية** |
|---|---|---|
| **نعم** | 17 | 31.1 |
| **لا** | 37 | 68.9 |
| **ا موع** | 54 | 100 |

تشير الدراسة أنه ما نسبته 31.1% من المصارف قيد الدراسة قد وظفت خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية من جامعة الزرقاء الأهلية وأنه ما نسبته 68.9% لم توظف خريجي بكالوريوس علوم مالية ومصرفية من جامعة الزرقاء الأهلية.

ويعود ذلك لأسباب متعلقة بعدم الحاجة أو عدم تقديم طلبات لبعض البنوك من قبل خريجي جامعة الزرقاء الأهلية.

**جدول (1-2)**

**وجود وظائف شاغرة لخريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية**

| | **التكرار** | **النسبة المائوية** |
|---|---|---|
| نعم | 15 | 27.7 |
| لا | 39 | 72.3 |
| ا موع | 54 | 100 |

حيث تشير الدراسة بأن ما نسبته 72.3% من عينة الدراسة تدل على أنه لا يوجد وظائف شاغرة لديها لخريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية والوقت الحاضر وهذا يدل على أن الحاجة لهذه التخصصات محدودة بما أنه فقط 27.7% من عينة الدراسة يوجد لديها وظائف شاغرة لخريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية.

**جدول رقم (1-3)**

**مدى رغبة المصرف بتوظيف خريج بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية**

**من جامعة الزرقاء الأهلية**

| | التكرار | النسبة المئوية |
|---|---|---|
| كبيرة | 20 | 37 |
| متوسطة | 25 | 46.3 |
| قليلة | 9 | 16.6 |
| ا موع | 54 | 100 |

كما تشير الدراسة بأن المصارف التي ترغب بتوظيف خريج تخصص العلوم الماليـة والمصرفية والتي لها الرغبة الكبيرة بتوظيف خريج جامعة الزرقاء الأهلية بنسبة 37.0% مقابل 16.6% الرغبة لديهم قليلة لعدم وجود وظائف شاغرة أصلاً في المصرف ذاته.

**ب- اختبار الفرضيات**

**-اختبار الفرضية الأولى :**

**الفرضية العدمية:** لا ينقص خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية الكفاءة المناسبة في الصناعة المصرفية.

ثم استعمال اختبار (One t-test sample) لاختيار الفرضية الأولى باعتبار أن حجم العينة هو (54) وهو أكثر من الحد المطلوب إحصائياً والذي يعادل (30) لافتراض أن التوزيع يقترب من التوزيع الطبيعي حيث يمكن استعمال هذا الاختبار. ويبين جدول رقم (1) البيانات الوصفية للإجابات المتعلقة بفقرات الكفاءة المطلوبة في خريج بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية. والمتضمنة مهارة الحاسب الآلي، مهارة اللغة الإنجليزية، مهارة أعداد الموازنات والتحليل المالي، مهارة تحديد مصادر الدخل وأوجه الإنفاق، مهارة التعامل مع الأفراد، مهارة التعامل مع الظروف البيئية، مهارة التنظيم، مهارة التنسيق، مهارة التخطيط، مهارة القيادة، مهارة التعامل مع الظروف الصعبة، مهارة اتخاذ القرار المناسب، مهارة حل المشاكل المستعصية، مهارة الاتصال الفعال مع الآخرين، مهارة محاسبية، مهارات تسويقية ومهارة البحث العلمي.

وتشير النتائج في جدول (1) أنه وبمقارنة قيمة (t) المسحوبة عند درجة حرية 53 البالغة 2.965 عند مستوى دلالة 5%، يتضح أن الفقرات المذكورة آنفاً ذات دلالة إحصائية عن مستوى ثقة 95%، وبما أن قيمة الدلاة 0.05>sign (sign.value, 0.005)، وهذا يعني رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أنه ينقص خريج بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية الكفاءة المناسبة للصناعة المصرفية في الأردن.

**جدول رقم (4-1)**

**T-Test**

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| VAR00001 | 54 | 62.4630 | 6.10510 | .83080 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 60 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| VAR00001 | 2.965 | 53 | .005 | 2.4630 | .7966 | 4.1293 |

**- اختبار الفرضية الثانية :**

**الفرضية العدمية :** لا تعتبر الفجوة بين المصارف الأردنية والجامعات الخاصة في الأردن سبباً في عدم تناسب كفاءة أداء خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية مع متطلبات الصناعة المصرفية الأردنية.

لقد تم استعمال اختبار (One t, test sample) لاختبار هذه الفرضية كما هو مبين في جدول رقم (2) البيانات الوصفية للإجابات المتعلقة بفقرات الفجوة بين المصارف الأردنية والجامعات الخاصة في الأردن للكفاءة المطلوبة لخريج بكالوريوس تخصص العلوم المالية والمصرفية والمتضمنة التنسيق قائم بين أقسام العلوم المالية والمصرفية لتحديد احتياجات سوق العمل المصرفي الأردني، هنالك تعاون كبير بين أقسام العلوم المالية والمصرفية الأردنية من أجل تدريب الطلبة في المصارف الأردنية، تدخل المصارف الأردنية في طرح المواد يعتبر أمر هام للقسم.

تطوير خطط المواد لقسم العلوم المالية والمصرفية يجب أن يتم بالتعاون مع مختص في القطاع المصرفي وهنالك تعاون كبير بين الجامعات والمصارف الأردنية لتطوير الخطط الدراسية بما يتفق مع احتياجات سوق العمل المصرفي الأردني.

وتشير النتائج في جدول (2) ومقارنة قيمة (t) المحسوبة عند درجة 53 البالغة 13.563 عند مستوى دلالة 5%. يتضح أن الفقرات المذكورة آنفاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% وبما أن قيمة الدلالة (0.05>0.000=sign. Value) هذا يعني رفض الفرضية

العدمية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن الفجوة بين المصارف الأردنية والجامعات الخاصة سبب رئيسي في عدم توافق وتناسب كفاءة أداء خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية مع متطلبات سوق الصناعة المصرفية الأردنية.

**جدول رقم (2)**

**T-Test**

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| VAR00002 | 54 | 22.3148 | 2.33775 | .31813 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 18 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| VAR00002 | 13.563 | 53 | .000 | 4.3148 | 3.6767 | 4.9529 |

**- اختبار الفرضية الثالثة :**

**الفرضية العدمية :** لا تعتبر المواد التي تدرسها الجامعات الخاصة لطلبة قسم العلوم المالية والمصرفية في الأردن منطلقاً قوياً لخريجيها لاستيعاب الأعمال المصرفية في الصناعة المصرفية بسرعة.

لقد تم استعمال اختبار (one t-test sample) لاختبار هذه الفرضية كما هو مبين في جدول (3) المتعلق بالبيانات الوصفية للإجابات المتعلقة بفقرات المواد التي يتم تدريسها لطلبة قسم العلوم المالية المصرفية في الأردن منطلقاً قوياً لخريجيها لاستيعاب الأعمال المصرفية في الصناعةالمصرفية بسرعةوالمتضمنة الفقرات التالية :

هنالك توافق بين مستوى المواد التي يدرسها طالب العلوم المالية والمصرفية مع مستوى الطلبة المقبولين في التخصص، توفر دراسة العلوم المالية والمصرفية في الخريج القدرة اللازمة للقيام بواجبات العمل المصرفي، لدى خريج العلوم المالية والمصرفية القدرة على التعامل مع المتغيرات بسرعة، تتفق مهارات وقدرات خريجي العلوم المالية والمصرفية مع احتياجات سوق العمل الأردني المصرفي، يستخدم أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم المالية والمصرفية الحالات التطبيقية والميدانية الأمر الذي يعزز كفاءة أداء الخريج مستقبلاً.

وتشير النتائج في جدول رقم (3) ومقارنة (t) المحسوبة عند درجة 5%، يتضح أن الفقرات المذكورة آنفاً ليست ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95%، وبما أن قيمة الدلالة (0.05<0.738= sign. Value) وبالتالي تقبل الفرضية العدمية، وترفض الفرضية البديلة التي مفادها لا تعتبر المواد التي تدرسها الجامعات الخاصة لطلبة العلوم المالية والمصرفية في الأردن منطلقاً قوياً لخريجها لاستيعاب الأعمال المصرفية في الصناعة المصرفية الأردنية.

**جدول رقم (3)**

**T-Test**

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| VAR00003 | 54 | 15.1111 | 2.43145 | .33088 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 15 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| VAR00003 | .336 | 53 | .738 | .1111 | -.5525 | .7748 |

**- الفرضية الرابعة:**

**الفرضية العدمية:** لا يعتبر تدريب الطلبة في المصارف الأردنية قبل التخرج عاملاً مساعداً في استيعاب الطلبة للعمليات المصرفية.

ولقد تم استعمال اختبار (one t-test sample) لاختبار هذه الفرضية كما هو مبين في جدول (4) المتعلق بالبيانات الوصفية للإجابات المتعلقة بفقرات التدريب وأثرت في زيادة كفاءة الخريجين والمتضمنة يعتبر التدريب العملي أمراً هاماً لتأهيل الخريج للعمل في المصرف، هنالك تعاون كبير بين أقسام العلوم المالية والمصرفية من أجل تدريب الطلبة في المصارف الأردنية.

وتشير النتائج في جدول (4) ومقارنة (t) المحسوبة عند درجة (53) البالغة 21.6 عند مستوى دلالة 5%، يتضح أن الفقرات المذكورة آنفاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% وبما أن قيمة الدلالة (0.05>0.000= sign. Value) وبالتالي ترفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي مفادها أن تدريب الطلبة في المصارف الأردنية من قبل

المصارف الأردنية يعتبر عاملاً مساعداً في استيعاب الطلبة لأعمالهم المصرفية في سوق العمل المصرفي الأردني.

## جدول رقم (4)
## T-Test

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| VAR00004 | 54 | 8.7778 | .94503 | .12860 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 6 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| VAR00004 | 21.600 | 53 | .000 | 2.7778 | 2.5198 | 3.0357 |

**- اختبار الفرضية الخامسة :**

**الفرضية العدمية :** لا تعتبر المهارات الأساسية الإضافية التي يتم التركيز عليها في الجامعات مثل الحاسوب واللغات عاملاً مهماً في زيادة كفاءة أداء خريج تخصص العلوم المالية والمصرفية في سوق العمل المصرفي.

ولقد تم استعمال اختبار (one t-test sample) لاختبار هذه الفرضية كما هو مبين في جدول (5) المتعلق بالبيانات الوصفية الخاصة والمتعلقة ذه الفرضية والمتضمنة توفر الجامعات الأردنية المهارات اللازمة للخريج باللغة الانجليزية لإدارة عمله المصرفي، لدىخريج العلوم المالية والمصرفية قدرات ميزة لاستخدام البرامج المالية الحاسوبية، تركز الجامعات في قسم المالية والمصرفية على مهارات الحاسب الآلي، استخدام اللغة الإنجليزية في مواد التخصص يعتبر هام لتخريج طالب كفؤ لسوق العمل المصرفي الأردني، يجب أن تركز المنهجية في القسم لتدريس العلوم المالية والمصرفية على مهارة اللغة الإنجليزية.

وتشير النتائج في جدول (5) ومقارنة (t)، يتضح أن الفقرات المذكورة آنفاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى ثقة 95% وبما أن قيمة الدلالة (0.05>0.000= sign. Value) وبالتالي رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة التي مفادها أن المهارات الأساسية الإضافية التي يتم التركيز عليها في الجامعات الأردنية مثل الحاسوب واللغات الأصلية يعتبران

عاملاً مساعداً وهاماً في زيادة كفاءة أداء خريجي تخصص العلوم المالية والمصرفية في سوق العمل المصرفي.

جدول (5)

**T-Test**

**One-Sample Statistics**

| | N | Mean | Std. Deviation | Std. Error Mean |
|---|---|---|---|---|
| VAR00005 | 54 | 16.1111 | 2.13388 | .29038 |

**One-Sample Test**

| | Test Value = 15 | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | 95% Confidence Interval of the Difference | |
| | t | df | Sig. (2-tailed) | Mean Difference | Lower | Upper |
| VAR00005 | 3.826 | 53 | .000 | 1.1111 | .5287 | 1.6935 |

## رابعا: نتائج و توصيات الدراسة:

خلصت الدراسة إلى بعض النتائج والتي من خلالها سيتم تقديم توصيات يمكن أن تفعل وتزيد من كفاءة أداء خريجي تخصص بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية في سوق الصناعة المصرفية الأردنية والتي من أهمها :

1- توصلت الدراسة إلى أن خريجي بكالوريوس تخصص العلوم المالية والمصرفية ينقصه الكفاءة المناسبة للعمل في الصناعة والمصرفية ولهذا يوصي الباحثان الجامعات الأردنية بما يلي :

1) التركيز على مهارة الحاسوب الآلي في التدريس.

2) التركيز على اللغة الانجليزية في التدريس.

3) التركيز على حل المشاكل المستعصية والقدرة على اتخاذ القرار المناسب من خلال طرح حالات دراسية معينة ميدانية وتطبيقية.

4) التركيز على مهارة الاتصال لما لها من أثر في تفعيل العمل المصرفي.

5) التركيز على نظم المعلومات المالية.

2- توصلت الدراسة إلى وجود فجوة بين المصارف الأردنية والجامعات، الأمر الذي أدى إلى عدم تناسب كفاءة أداء خريجي بكالوريوس العلوم المالية والمصرفية مع متطلبات الصناعة المصرفية الأردنية، ولهذا يوصي الباحثان بما يلي :

1) ضرورة التنسيق بين أقسام العلوم المالية والمصرفية والمصارف الأردنية لتحديد احتياجات سوق العمل المصرفي من قدرات ومهارات وكفاءات خاصة بالخريج.

2) ضرورة تفعيل التعاون الكبير بين أقسام العلوم المالية والمصرفية والمصارف الأردنية من أجل تدريب الطلبة في المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة حتى يستطيع الطالب ربط الجانب النظري بالعملي واقعياً.

3) ضرورة التنسيق بين أقسام العلوم المالية والمصرفية في الجامعات الأردنية والمصارف الأردنية لتطوير خطط القسم بما يتناسب مع احتياجات السوق المصرفية.

3- توصلت الدراسة إلى أن التدريب العملي في المصارف الأردنية غير كافٍ بالآلية المعمول  ا حالياً ونظراً لما لأهمية التدريب من أثر في زيادة كفاءة أداء الخريج لهذا يوصي الباحثان بزيادة التعاون بين الجامعات الأردنية والمصارف الأردنية لتفعيل آلية التدريب وتحفيز الطلبة على التدريب وإعطاء الثقة للمتدرب في القيام بالأعمال المصرفية فعلياً.

# المراجع

1- ماجد بدر: " التعليم العالي في الأردن بين المسؤولية الحكومية والقطاع الخاص" مركز الدراسات والأبحاث ، عمان –الأردن 1994ص13.
2-سعيد التل :" أهداف التعليم الجامعي في الأردن "، عمان 1986 ،ص4 .
3-العمري.بسام :مشكلات التعليم العالي ومعوقاته في الجامعات الحكومية في الأردن "، دراسات ،ا لـد 22أ،العدد (6،الملحق )،ص2565-2598.
4-الصرايرة.ياسين وأحمد يونس ،" طرق التعليم الجامعي :بين التلقين والتطبيق،دراسة اختباريه على عينـة قسم الإدارة العامة بجامعة اليرموك"،أبحاث اليرموك،ا لد15،العدد(1) ص82-102.
5-النواب ،نبيل ورجائي،نادر(1988م)"مستقبل التعليم والبطالة في الوطن العربي"، الكويت،المعهد العربي للتخطيط،ودار طلاس، 1988.
6-إبراهيم،علي عبد الرزاق:"التعليم الجامعي وظاهرة البطالة بين خريجي الجامعات :دراسة تطبيقيـة علـى محافظة المينا-مصر"،ا لة العربية لبحوث التعليم العالي ،العدد الأول ،السنة الأولى 1995م.
7-شخاترة،حسن،"البطالة والفقر :واقع وتحديات"، دار الفارس للنشر والتوزيع ،عمان،2000م.
8-عالية ،محمد كمال،"دور الجامعة في خدمة ا تمع المحلي،تجربة جامعة الإسراء الأهلية" مجلة التعليم العـالي في الأردن بين الواقع والطموح،بحوث المؤتمر لجامعة الزرقاء الأهلية 16-18ايار/2000م،ص325-35.
9-الفرحان، إسحاق أحمد،"تنظيم قطاع التعليم العالي في الأردن"، مجلة بحوث المؤتمر لجامعة الزرقاء الأهلية حول التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح ،16-18 /أيار/2000م،ص62-78.
10-الزبيدي ،مفيد،"التعليم العالي ومشكلات البحث العلمي :الحرية الأكاديمية نموذجاً "،مجلة بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء الأهلية حول التعليم العالي في الأردن بـين الواقـع والطمـوح ،16-18/أيـار/2000م ص207-220.
11-الشلبي،نظمي،"التعليم العالي في الأردن بين النظرية والتطبيق"،مجلة بحوث مؤتمر جامعة الزرقاء الأهليـة حول التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح،16-18/أيار/ 2000م ص 503-506.
12-أبو مغلي،سميح ،"تطوير التعليم العالي في الأردن :نظرة مستقبلية "،مجلة بحوث مؤتمر جامعـة الزرقـاء الأهلية حول التعليم العالي في الأردن بين الواقع والطموح،16-18/أيار/2000م،ص655-658.
13-توفيق ،عبد الجليل والظاهر أحمد ،"موائمة التعليم العالي الجامعي المحاسبي لمتطلبات السوق"،مجلة بحوث مؤتمر إدارة الأعمال الأول حول مستجدات الألفية الثالثة :الفرص والتحديات لمنظمات الأعمـال العربيـة، الجامعة الأردنية 3-5/ايار/2005م عمان-الأردن ،ص395-431.

14-القحطاني،سالم بن سعيد وآل مذهب ،معدى بن حمدان ،"توافق مخرجات بكالوريوس الإدارة العامة مع احتياجات سوق العمل في المملكة العربية السعودية "،جامعة الملك سعود ،عمادة البحـث العلمي،مركـز بحوث كلية العلوم الإدارية مجلة عدد 18 ، 2005م .

15-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي –إحصائيات التعليم العالي في الأردن 2005م.

16-الاغا،وفيق حلمي،"مدى توافق مخرجات كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية مع احتياجات السوق المحلية الفلسطينية"،مجلة بحوث المؤتمر الثاني لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية –جامعة الزرقاء الأهلية بعنوان ضـمان الجودة أثره في أداء كليات الاقتصاد والعلوم الإدارية ،21-2003/10/23م الأردن.